الأمم المتحدة

A/C.2/60/L.25

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 November 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٢ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

جامايكا*، المكسيك، واليابان: مشروع قرار

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

091105 091105 05-59296 (A)
0559296

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تزايد عدد ونطاق الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات الضعيفة في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تؤكد مجددا أن الكوارث الطبيعية على الرغم من أنها تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، فإن العواقب الطويلة الأمد المترتبة على الكوارث الطبيعية تكون وخيمة بوجه خاص للبلدان النامية، وتعرقل تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تسلم بأن الحد من مخاطر الكوارث هو مسألة جامعة في سياق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضا بالعلاقة الواضحة بين الكوارث وإعادة التأهيل والتنمية،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والاستفادة منها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، ولا سيما في البلدان النامية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

وإذ تشدد على أن الحد من الكوارث، بما في ذلك الحد من قابلية التأثر بالكوارث الطبيعية، عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أهمية النهوض بتطبيق خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ''[(١)]، ولا سيما الأحكام المتعلقة بقابلية التأثر وتقييم الأخطار وإدارة الكوارث،

وإذ تعرب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب اليابان للترتيبات الممتازة التي اتخذتها لاستضافة المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وللضيافة المقدمة للمشتركين، وللمرافق والخدمات التي وضعت تحت تصرفهم وللموظفين الذين وضعوا تحت تصرفهم، وكذلك للتبرعات التي قدمت لتيسير اشتراك ممثلي البلدان النامية في المؤتمر، ولا سيما ممثلي أقل البلدان نموا،

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ ترحب بإعلان هيوغو[٢]، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٣]، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا[٤]، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي،

وإذ تسلم بأن إطار عمل هيوغو يكمل استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتفاق الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة العمل المتصلة بها[٥]،

وإذ تشير إلى الفرع الثاني المعنون ''التنمية'' من الوثيقة الختامية لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[٧]؛

٢ - **تؤيد** إعلان هيوغو[٢]، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٣]، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا[٤]، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث؛

٣ - **تدعو** إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث بصورة أكثر فعالية في سياسات التنمية المستدامة والتخطيط لها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقات الكفيلة ببناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي باتباع نُهج الحد من المخاطر لدى تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والانتعاش منها؛

٤ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة إلى تأييد خطة عمل هيوغو وتنفيذها ومتابعتها ودعمها؛

---

(٢) انظر A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٤) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

(٥) A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) A/60/180.

٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن ينفذ بشكل كامل الالتزامات المحددة الواردة في إعلان هيوغو وخطة عمل هيوغو والمتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية والدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام؛ وإلى أنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش بعد وقوع الكوارث وإلى عمليات إعادة التأهيل، من خلال توفير الموارد المالية وغيرها من الموارد في حينها ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وبناء القدرات؛

٦ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية أن تدمج أهداف إطار عمل هيوغو في استراتيجياتها وبرامجها، والاستفادة من آليات التنسيق القائمة ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات في القيام على وجه السرعة بتصميم تدابير للحد من مخاطر الكوارث؛

٧ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم، على نحو مطرد وفي حينه، الجهود التي تبذلها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من خطر الكوارث وفي عمليات الانتعاش بعد وقوع الكوارث وعمليات إعادة التأهيل؛

٨ - **تحيط علما** بجميع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتخذة الرامية إلى تحقيق الحد من خطر الكوارث وتكرر الحاجة إلى اتخاذ مبادرات إقليمية وبناء قدرة الآليات الإقليمية على الحد من خطر الكوارث وتعزيزها حيثما وجدت وتحث على استخدام وتقاسم جميع الأدوات الموجودة؛

٩ - **تلاحظ** أهمية وضع آليات دولية لتنفيذ الإجراءات المحددة في إطار عمل هيوغو من قبيل منهاج العمل الدولي للانتعاش الذي شُرع به لضمان الحد من قابلية التأثر في مرحلة الانتعاش بعد وقوع الكوارث؛

١٠ - **تسلم** بأنه تقع على عاتق كل دولة المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الذاتية المستدامة وعن اتخاذ التدابير الفعالة للحد من خطر الكوارث والرامية، في جملة أمور، إلى حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من آثار الكوارث بوسائل منها تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات لدعم تلك الجهود الوطنية؛

١١ - **تسلم أيضا** بالحاجة إلى تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمعارف والدعم التقني فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

١٢ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم تطوير وتقوية المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمع المحلي بهدف الإسهام بشكل منهجي في بناء القدرة على مواجهة المخاطر؛

١٣ - **تؤكد** أهمية تعزيز قدرة شبكة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل توفير أساس متين للعمل وفق ما قرره إطار عمل هيوغو وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن هذه المسألة؛

١٤ - **تسلم** بأهمية دمج منظور جنساني وكذلك إشراك المرأة في وضع وتنفيذ تصور لجميع مراحل إدارة الكوارث، لا سيما في مرحلة الحد من الكوارث؛

١٥ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع للصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

١٦ - **تشجع** المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية اللازمة للصندوق الاستئماني للاستراتيجية، وتقديم ما يلزم من الموارد العلمية والتقنية والبشرية وغيرها لضمان الدعم الكافي لأنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث وأفرقتها العاملة؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد ما يكفي من الموارد المالية والإدارية، في حدود الموارد المتاحة، كي يتسنى للأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية أداء عملها بفعالية؛

١٨ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى النظر في تقييم أخطار الكوارث باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

١٩ - **تؤكد** أهمية تحديد الأخطار وتقييمها وإدارتها قبل وقوع الكوارث، ولا بد في هذا الشأن من أن تتضافر جهود الأوساط الإنمائية والإنسانية والعلمية والبيئية على جميع المستويات، وأهمية إدماج الحد من الكوارث، حسب الاقتضاء، في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

٢٠ - **تؤكد أيضا** ضرورة تعزيز فهم أسباب الكوارث والمعرفة بها بشكل أفضل، وكذلك بناء وتعزيز قدرات البلدان النامية على التصدي لها من خلال جملة أمور، من بينها نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتبادل الخبرات والمعارف التقنية والحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك المنظمات المجتمعية؛

٢١ - **تسلم** بأهمية الإنذار المبكر باعتباره عنصرا أساسيا في الحد من الكوارث، وتتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، الذي سيعقد في بون، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦؛

٢٢ - **تكرر** دعوتها إلى الحكومات بأن تقوم بوضع برامج وطنية أو إنشاء مراكز تنسيق للحد من الكوارث أو تعزيز ما هو موجود فعلا من هذه البرامج، وتشجع على أن يجري في إطار هذه البرامج تبادل المعلومات ذات الصلة بالمعايير والممارسات، وتحث منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد على تقديم ما يناسب من دعم لتلك الآليات، وتدعو الأمين العام إلى تعزيز خدمات الاتصال الإقليمية التي تقدمها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لكفالة هذا الدعم؛

٢٣ - **تؤكد أيضا** أن استمرار التعاون والتنسيق بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبر عنصرا أساسيا في معالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بشكل فعال؛

٢٤ - **تسلم** بأهمية الربط، حسب الاقتضاء، بين إدارة أخطار الكوارث والأطر الإقليمية، كالربط مثلا بين الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من الكوارث التي وضعت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٤]، لمعالجة المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

٢٥ - **تؤكد** أهمية تنفيذ البرامج ذات الصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة الحد من الكوارث في المناطق الأشد تأثرا بالكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٢٦ - **تشدد** على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي إيلاء اهتمامه لمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ من أجل المحافظة على الإرادة السياسية لدعم عمليات إعادة التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، ولا سيما في سياق الجهود التي تبذلها حكومات البلدان المتأثرة بكارثة أمواج تسونامي التي حلت بالمحيط الهندي والزلزال الذي عصف بمنطقة جنوب آسيا؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.